ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لماذا فرض أنصارالله عقوبات على شركات نفط أميركية عملاقة ؟

أعلنت حركة انصار اللّه في اليمن قبل أيام فرض عقوبات على شركات نفط أمريكية كبرى ومديريها التنفيذيين وبعض ناقلات النفط الخام، في خطوة أثارت مخاوف جديدة بشأن أمن الملاحة في البحر الأحمر، ومستقبل التهدئة الهشة السارية منذ أشهر بين الحوثيين والولايات المتحدة.

يرى محللون أن هذا «الرد الاقتصادي» يحمل طابعا رمزيا بالدرجة الأولى، لكنه ينطوي أيضا على مخاطر تصعيد محتملة قد تهدد الهدوء النسبي، الذي تحقق بفعل الهدنة بين الحوثيين والولايات المتحدة في أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

وفي ٣٠ سبتمبر الماضي، أعلنت هيئة تنسيق العمليات الإنسانية التابعة للحوثيين في صنعاء إدراج ١٣ كيانا أمريكيا وتسعة أفراد وسفينتين ضمن قائمة عقوبات، متهمة إياها بانتهاك مرسوم حوثي يحظر تصدير النفط الخام الأمريكي.

وقالت الهيئة، وهي تعمل كجهة اتصال بين سلطات حركة انصار اللّه وشركات الشحن التجاري، في بيان إن الكيانات المدرجة «سيتم التعامل معها وفقا لمبدأ المواجهة".

وتابعت أن هذه الخطوة تأتي في إطار الرد على الإجراءات «العدائية» ضد «الجمهورية اليمنية".

ومن بين الكيانات المدرجة على قائمة عقوبات الحوثيين شركات النفط الأمريكية الكبرى مثل «إكسون موبيل» و«شيفرون»

و«كونوكو فيليبس» و«فيليبس ٦٦» و«ماراثون بتروليوم»، إضافة إلى رؤسائها التنفيذيين.

وشملت العقوبات ناقلتين تابعتين لشركة «دايموند إس للشحن» الأمريكية.

وقالت الهيئة إنها «ستستخدم جميع الوسائل والأدوات المتاحة لمواجهة أي إجراءات عدائية تُتخذ ضد الجمهورية اليمنية، وفقا للقوانين والأنظمة ذات الصلة".

-- رد مباشر على العقوبات الأمريكية

وتُعدّ هذه الخطوة من قبل حركة انصار اللّه «ردا مباشرا» على إجراءات عقابية أخيرة اتخذتها واشنطن. ففي الشهر الماضي فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على ٣٢ شخصا وكيانا وأربع سفن مرتبطة حركة انصار اللّه ، بدعوى مشاركتهم في عمليات تهريب وتمويل وهجمات.

وقال مستشار حكومة حركة انصار اللّه في صنعاء حميد عبد القادر، في تصريحات نشرتها وسائل إعلام محلية: إنه «ليس من المعقول ولا من العدل أن نخضع للحصار والعقوبات ونبقى صامتين أمام هذه الإجراءات الجائرة".

وتابع عبد القادر «أن هذه الخطوات اتُخذت لحماية حقوق الشعب اليمني في وجه الضغوط الخارجية المستمرة".

من جهته، قال عضو المكتب السياسي للحوثيين محمد البخيتي، في منشور على منصة ((إكس)) إن قرار حظر صادرات النفط الأمريكية في مناطق سيطرة الجماعة «لا ينتهك الهدنة»، بل هو «إجراء مشروع للرد على الحصار الأمريكي المفروض على واردات الوقود إلى اليمن".

وأضاف البخيتي أن «العدوان سيُقابَل بالعدوان، والحصار سيُواجَه بالحصار»، مؤكدا أن الحوثيين «لن يقبلوا معادلة أحادية الجانب".

ويأتي الإعلان عن عقوبات الحوثيين بعد أشهر قليلة من الهدنة التي تم التوصل إليها بوساطة عمانية بين انصار اللّه والولايات المتحدة في مايو الماضي، والتي أدت إلى وقف الغارات الجوية الأمريكية مقابل التزام الحوثيين بوقف الهجمات على السفن الأمريكية في البحر الأحمر.

وأثارت إجراءات الحوثيين الأخيرة مخاوف حول مدى صمود هذا الاتفاق الهش.

-- الهدنة على المحك

وحذر المحلل السياسي المقيم في عدن مقبل ناجي، من أن خطوات انصاراللّه الأخيرة قد تُعرّض الهدنة للخطر.

وقال ناجي إنه «رغم تأكيد انصاراللّه أن إجراءاتهم دفاعية، قد تفسرها واشنطن على نحو مختلف".

وتابع «إذا تحولت التصريحات إلى هجمات فعلية على السفن الأمريكية، فإن الرد الأمريكي سيكون عسكريا، مما قد يقوّض الهدوء المحدود الذي تحقق ويعرض البنية التحتية اليمنية مجددا للقصف".

ومنذ اندلاع الحرب بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإسرائيل في قطاع غزة قبل عامين، تشن جماعة الحوثي هجمات على سفن في البحر الأحمر تعتبرها مرتبطة بإسرائيل، في خطوة تقول إنها «إسناد» للفلسطينيين.

وقبل الهدنة الأخيرة مع واشنطن، استهدفت حركة انصار اللّه مرارا سفنا تجارية وعسكرية أمريكية وبريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب.

ويرى محللون أن العقوبات الحوثية تفتقر إلى القوة القانونية والتنفيذية على الصعيد الدولي، إلا أنها تحمل رسالة سياسية واضحة، تتمثل في محاولة إظهار قدرة الجماعة على «الرد بالمثل» على الإجراءات الأمريكية وتعزيز خطاب «السيادة والمقاومة» أمام جمهورها الداخلي.

لكن من منظور استراتيجي، قد تتحول هذه الخطوات إلى مجازفة مكلفة. إذ أن ربط «قوائم العقوبات» بأهداف بحرية فعلية قد يفتح الباب أمام جولة جديدة من المواجهات، ويهدد أمن الممرات الملاحية الحيوية التي تمر عبرها نسبة كبيرة من تجارة الطاقة العالمية.

وأوضح ناجي أن « انصاراللّه يعتقدون أنهم يطبقون مبدأ المعاملة بالمثل، لكنهم في الواقع يغامرون بسلام هش"

مهر

اتفاق غزة... «مبروك»

– الاتفاق الذي تم توقيعه حول غزة وأمسى اتفاق المرحلة الأولى من خطة ترامب، يقوم على قاعدتين، الأولى أن المراحل اللاحقة كما وردت في خطة ترامب لا تلزم من وقع اتفاق المرحلة الأولى، بل هي مواضيع تفاوضية، بمثل ما تقول "إسرائيل" أن موضوع الدولة الفلسطينية لا يلزمها ويمكن لسواها أن يتحدث عنه ما يشاء طالما هو للتفاوض، تقول حركة حماس إن الحديث عن نزع سلاح المقاومة لا يلزمها ويمكن لسواها أن يتحدث عنه ما يشاء، طالما هو للتفاوض.

– القاعدة الثانية لما تم في الاتفاق هي ما تضمنه من مواضيع نص عليها مباشرة، وهي حصراً ثلاث نقاط مترابطة، الأولى وقف إطلاق النار والثانية هي الانسحابات التدريجية للاحتلال والثالثة هي تبادل الأسرى. وفي هذه النقاط الثلاث حققت المقاومة إنجازات تنسجم مع مطالبها ولم تقدم أي تنازلات طفيفة، بينما لم ينجح الاحتلال بتحقيق أي من أهدافه، فهو اضطر لاستعادة أسراه وقبول التبادل ووقف إطلاق النار وسحب قواته من المناطق السكنية تمهيداً لانسحابات لاحقة، واضطر للقول إنه ما لم يتم الاتفاق لاحقاً على نزع سلاح المقاومة فهو سوف يعود لفعل ذلك بالقوة، بما يعني التسليم بفصل قضية نزع سلاح المقاومة عن اتفاق المرحلة الأولى الذي لم توقع المقاومة سواه.

– الأكيد هو أن الحرب لم تفتح أفقاً لبلوغ أهدافها، رغم كل الوحشية التي رافقتها، وأنها رغم تكبيد الفلسطينيين إكلافاً باهظة لم تحقق ولم تعد بتحقيق أي أرباح للاحتلال، بينما صارت أكلاف المضي بهذا التوحش فوق قدرة الحليفين الأميركي والإسرائيلي على التحمّل خصوصاً مع بلوغ الاحتجاج على حرب الإبادة إلى القاعدة المباشرة الداعمة للرئيس الأميركي دونالد ترامب في أميركا والتي كانت سنداً تقليدياً للسياسات الإسرائيلية، وكان التفاوض بسقوف عالية من الجانب الأميركي الإسرائيلي محاولة مقايضة وقف حرب الإبادة بما أمكن من المكاسب التي يمكن تحصيلها من المقاومة.

– الواضح أن المقاومة فاوضت بذكاء استراتيجي ومهارة تكتيكية، ونجحت بدفع أقل الأثمان لقاء وقف الإبادة، محققة أعلى الأرباح الممكنة، سواء في ملف تبادل الأسرى وفك الحصار وفرض الانسحاب، وكل هذا كان بفضل صمود الشعب وثبات المقاومة في الميدان، بما يجعل الاحتفال بالنصر من جانب الشعب الفلسطيني حقاً لا نقاش فيه، لأنه عندما يكون هدف الحرب هو التهجير عبر الإبادة ونزع سلاح المقاومة عبر الاحتلال وتنتهي الحرب أو جولة حاسمة منها دون تحقيق ذلك، فللمقاومة حق الاحتفال بالنصر.

البناء

التربية فنٌ ونظام يميّز بين السلام والاستسلام

إبراهيم مصطفى

ليست التربية ترفاً يُلقَّن في قاعات مغلقة، ولا خُطباً تُقال في مناسبات عابرة، بل هي بناء الإنسان على وعي بالكرامة قبل الطاعة، وعلى معرفة بالحق قبل السلوك، فالأصل في التربية أن تُنبت في النشء جذور الرفض، وأن تُحصّن الوعي من الخضوع، وألّا تُدرّب الأبناء على الانحناء لغير الحق أو التكيّف مع الباطل حتى يصير مألوفاً، فالتطبيع ليس توقيعاً على ورقة سياسية تُطوى في الأرشيف، بل تسلّل ناعم إلى الوجدان، يبدأ من الصورة الإعلامية وينتهي إلى الضمير، ومن الأغنية العابرة إلى الفكرة الخبيثة، هو محو متدرّج للفصل بين القاتل والقتيل، بين الغاصب وصاحب الحق، بين من يدافع عن أرضه ومن يسطو على أرض غيره...

التربية الحقّة لا تُخرّج أبناء مطواعين في القول، بل أحراراً في الموقف، ولا تُنشئ جيلاً يُجيد الانحناء، بل جيلاً يُتقن الوقوف، فأن نُقاوم التطبيع هو أن نزرع في الطفل منذ نعومة وعيه أنّ العدالة ليست رأياً، وأنّ فلسطين ليست نشرة أخبار منسية، بل جرح الأمة النابض، وأنّ المساومة على الحق ليست سياسة، بل سقوط في هاوية العار، وحين تختزل المدرسة إلى جدران تردّد المناهج دون وعي بالقيم، تُصاب التربية بالعقم، وحين يُربّى الجيل على أنّ العدو جار متقدّم لا محتلّ غاصب، نكون قد وقّعنا على شهادة موت الضمير، فالتطبيع في جوهره ليس تسوية سياسية، بل عملية تخدير للأمة، يطمس البوصلة الأخلاقية، فيغدو الاحتلال رأياً، والمقاومة إرهاباً، والحق خلافاً في وجهات النظر...

التربية، في أصل معناها، مقاومة صامتة، بل هي الجبهة الأولى قبل ميادين القتال، إذ نعلّم أبناءنا ألّا يُصفّقوا للظلم ولو جاء متوّجاً باسم السلام، وألّا يُفتنوا ببريق حضارة تُشيّد على أنقاض الأبرياء، وأنّ العداوة ليست هواية ولا شعاراً، بل موقف حين يُغتصب الوطن، وأنّ الحب الحق لا يُلغي الرفض، كما أنّ التسامح لا يعني النسيان، ولسنا نريد لأطفالنا أن يرثوا الكراهية، بل أن يرثوا الوعي، أن يعلموا أنّ التطبيع ليس جسراً للتفاهم، بل باب تنازل، وأنّ مصافحة القاتل ليست سلاماً، بل طعنة للضحية، وأنّ من يخلط بين الحق والباطل يُربي جيلاً بلا بوصلة ولا انتماء...

معركة الوعي أقدس من معركة السلاح، فحين تكون التربية مقاومة، يصبح الوعي حصناً لا يُخترق، وحين نصون ذاكرة أبنائنا من التزييف، نكون قد حررناهم من أخطر احتلال على الإطلاق، احتلال الوعي، فالبيت والمدرسة والمسجد والجامعة ليست مؤسسات عابرة، بل خنادق تُدافع عن نقاء الوعي وصدق الهوية...

أصل التربية أن نُقاوم التطبيع، لأننا حين نُربّي على الكرامة، لا نحتاج إلى معارك كثيرة، فالعقل الحر لا يُستعبد، والقلب الذي يعرف الحق، لا يُصافح الباطل، وإن أمة تُحسن تربية أبنائها على الرفض، أمة تعرف طريق النهوض، مهما اشتدّ عليها الليل، ومهما طال زمن الخديعة...

كاتب «إسرائيلي»: حماس حققت أهداف السنوار الأصلية

قال الكاتب «الإسرائيلي» حايم ليفنسون، في صحيفة «هآرتس الإسرائيلية»، إنه: «بعد أكثر من عامين على اندلاع الحرب في غزة، يبدو أن نهايتها باتت وشيكة. وعلى الرغم من أن تفاصيل المرحلة الثانية من الانسحاب لمّا تُكشف بالكامل بعد، فقد أصبحت الصورة العامة واضحة".

وأشار إلى أنّه: «خلافًا لما يروّجه معسكر نتنياهو، لم يغيّر رئيس الحكومة وجه الشرق الأوسط. صحيح أن حياة «الإسرائيليين» انقلبت رأسًا على عقب، فقدَ كثيرون أبناءهم وأقاربهم، وتعرّض آخرون للإصابة والخسارة، لكن على المستوى الإقليمي لم تُهدم أي دولة، ولم تولد قوة جديدة، ولم تُمحَ أيديولوجيا لتحل محل أخرى. الفوضى القديمة ما تزال هي نفسها".

وأضاف: «حتى اليوم الأخير من الحرب، حافظت حركة حماس على بنيتها التنظيمية وقيادتها السياسية، ومنظومة القيادة والسيطرة داخل غزة. ولم تشهد صفوفها أي انشقاق، ولم يظهر تنظيم بديل، ولم تُجرِ الحركة مفاوضات استسلام أو صفقات جانبية. أما الميليشيات «الإسرائيلية» في القطاع، فوجودها يبدو هشًّا، إذ سيُقضى عليها فور توقف الجيش عن حمايتها. حماس، من جهتها، ستعرف كيف تبقى لاعبًا أساسيًا في المشهد الفلسطيني بعد الحرب".

ورأى الكاتب أنَّ الحركة تنهي المعركة وفي يدها إنجازان مركزيان، أولهما إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد الدولي، فقد كان نتنياهو يحلم بدفن القضية الفلسطينية، وتفتيت الشعب الفلسطيني إلى كيانات صغيرة، وبناء شبكة علاقات مع الدول العربية تتجاوزهم، مؤكدًا أنَّ مسؤول المكتب السياسي السابق في حركة حماس الشهيد يحيى السنوار خرج لكسر هذا الواقع، ونجح. وتابع: «اليوم، عادت القضية الفلسطينية لتصبح الملف الأكثر حضورًا على أجندة العالم، وقد انضم إليها ملايين المؤيدين الجدد. «إسرائيل» وجدت نفسها محاصرة سياسيًا في أوروبا الغربية، بينما ظل نتنياهو يردّد أن «إقامة دولة فلسطينية هي جائزة «للإرهاب (المقاومة)".

ورأى أنَّ السنوار، في المقابل، قرأ المزاج الغربي بدقة أكبر، وقف إطلاق النار الراهن يشكّل العودة الرسمية للقضية الفلسطينية إلى الطاولة الدولية، وهذه المرة مع أفق حقيقي لدولة مستقلة يرعاها الرئيس الأميركي نفسه.

أما الأمر الثاني، بحسب الكاتب، هو تحرير الأسرى الفلسطينيين، لافتًا إلى أنَّه: «في الوعي الفلسطيني، الأسرى هم الوجه الآخر للأسرى «الإسرائيليين»، واستعادتهم قضية وطنية أولى. والسلطة الفلسطينية، على الرغم من تعاونها مع «إسرائيل»، عجزت عن تحقيق ذلك، فيما نجحت حماس حيث فشلت السلطة، وها هي توشك أن تُفرغ السجون «الإسرائيلية» من أبرز «المعتقلين".

ويختتم ليفنسون تحليله بالقول: «القوة العسكرية تُنتج نشوة مؤقتة، لكنها لا تصنع نصرًا. إن الإنجاز الحقيقي هو في الترجمة السياسية لما تحقّق ميدانيًا. «إسرائيل» أثبتت مجددًا أنها ضعيفة في هذه الترجمة، لأنها غارقة في صراعات السياسيين الفاشلين وتناقض المصالح والعجز المزمن عن اتخاذ القرار".

العهد

خطوة جديدة لكسر هيمنة الدولار ومعه الهيمنة الأميركية

جمال واكيم

تبدو الخطوة الأخيرة التي أقدمت عليها دول البريكس بتسوية جزء من تجارتها البينية بالعملات المحلية، حدثًا رمزيًا وسياسيًا يتجاوز طابعه الاقتصادي المباشر. فحين تدفع الصين ثمن الصويا الذي باتت تشتريه من البرازيل عوض الولايات المتحدة باليوان الصيني، وحين باتت الهند تسدد لروسيا مستوردتها النفطية بالروبية الهندية، فإن الامر يتعدى البعد الاقتصادي ليأخذ بعدًا جيوسياسيًا. هذا يعني أن الحديث عن تخلي البريكس عن الدولار لم يعد مجرد شعار يرفع؛ بغية ردع الولايات المتحدة عن بعض سياساتها العدائية تجاه الدول الأعضاء في المنظمة، بل بات سياسة عملية منتهجة من قبل دول البريكس، ما يهدد بكسر هيمنة الدولار الأميركي على التعاملات التجارية الدولية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

وبحسب تقارير اقتصادية دولية، فإن الاتفاقات الأخيرة بين الصين والبرازيل في مجال الحبوب، والهند وروسيا في مجال الطاقة، تمثل مؤشرًا قويًا على أن العالم بدأ يتخلى تدريجيًا عن هيمنة الدولار على التجارة الدولية، وهو ما يعد أيضًا مؤشرًا على تسارع وتيرة الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب تتوزع فيه مراكزُ متعددةُ النفوذ المالي والسلعي.

والجدير ذكره، أن الهند دفعت نحو ١,٥ لاك كرو روبية، وهو ما يعادل ١٨ مليار دولار، لروسيا مقابل واردات نفطية خارج منظومة الدولار، وهو ما وفر للهند قرابة سبعة مليارات دولار إذا أخذنا بالاعتبار فروقات سعر الصرف. أما الصين فقد دفعت ٨٠ مليار دولار للبرازيل مقابل كميات كبيرة من الصويا سددّتها باليوان الصيني، وهو ما يعد أكبر عملية تجارية دولية تُجرى بعملة بديلة عن الدولار الأميركي، وهذا يجعلنا نستنتج أن ما يجري يشكل نهجًا باتت تعتمده دول البريكس، لا مجرد حدث عابر.

يرى مراقبون، أن هذه الخطوة تأتي في سياق تراكم الضغوط الغربية، لا سيما الأميركية، على اقتصادات البريكس منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، ومحاولات واشنطن استخدام الدولار كسلاح جيوسياسي عبر سياسة العقوبات التي تنتهجها ضد خصومها. والجدير ذكره، أن الولايات المتحدة قامت بفرض عقوبات إضافية على موسكو من ضمنها عقوبات مصرفية قاسية، إضافة إلى رسوم جمركية بنسبة ٥٠ بالمئة على الهند نتيجة مواصلتها عمليات استيراد النفط الروسي بأسعار تفضيلية. لكن هذا دفع بالهند إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع روسيا ليشمل مجالات جديدة من ضمنها القطاع الزراعي والأسمدة والصناعات الغذائية، بل وإلى ترميم علاقاتها مع الصين بعد خمسة أعوام من التوتر بين نيودلهي وبكين.

بالتالي، فإن الاعتماد على العملات المحلية لا يشكل بالنسبة للبريكس مجرد خيار اقتصادي، بل بات يشكل إستراتيجيةً مقاومةً لضغوط العقوبات الأميركية، ومحاولة لضمان استقلاليتها في ما يتعلق بالقرار المالي، ما يضمن حصانة عالم الجنوب بشكل عام في مواجهة الغرب الرأسمالي.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في كونها تأتي في ظل لحظة دولية حاسمة حيث تتصاعد المواجهة الجيوسياسية بين الشرق والغرب، سواء في أوكرانيا أو في شرق آسيا. من هنا فإن الصين؛ الدولة الاقتصادية الرائدة في العالم، والتي باتت في المرتبة الثانية اقتصاديًا بعد الولايات المتحدة، تسعى لترسيخ اليوان كعملة تداول عالمية، بما يعزز قدرتها على التحول بالعالم من عالم أحادي القطبية تحت الهيمنة الأميركية، إلى عالم متعدد الأقطاب. أما روسيا، فهي ترى في هذا التطور وسيلة للالتفاف على منظومة «سويفت» الغربية في وقت تقوم بإعادة توجيه تجارتها من أوروبا نحو شرق آسيا ونحو عالم الجنوب.

ويحظى هذا التوجه بدعم من دول عالم الجنوب، إذ بدأت دول أفريقية وأميركية لاتينية وآسيوية باعتماد سياسات تستند إلى التداول بالعملات المحلية أو باليوان الصيني في تجارتها البينية. والجدير ذكره أن البريكس تقوم ببناء نظام مالي موازٍ للنظام الذي رسخته اتفاقات بروتون وودز في العام ١٩٤٤، والتي أطلقت ديناميات أفضت إلى هيمنة الدولار الأميركي عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

هذا يكشف تآكل الثقة العالمية بالريادة الاقتصادية الأميركية، وتزايد الوعي بضرورة تنويع مراكز القرار المالي الدولي في نظام متعدد الأقطاب تلعب فيه مراكز عدة دورًا رئيسًا، ومن ضمنها بكين ونيودلهي وموسكو، إلى جانب نيويورك.

وفي حين يرى بعض المراقبين أن من شأن كسر هيمنة الدولار إحداث حالة لا استقرار في الأسواق العالمية ط، فإن آخرين مرتبطين بالاقتصادات الأوراسية يرون فيه تصحيحًا لتشوه اقتصادي ترسخ في العالم منذ الحرب العالمية الثانية عبر اتفاقات بروتون وودز التي رسخت الهيمنة المالية الأميركية، ما أحدث حالة انعدام في عدالة التنمية لصالح المجتمعات الغربية على حساب اقتصادات العالم غير الغربي وخصوصًا عالم الجنوب.